" العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة فى ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة فى البورصةالمصرية"

د/ سماح طارق أحمد حافظ
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

Abstract:

The degree of accounting conservatism in the financial statements was increasing after a global financial crisis happened. Several studies addressed the accounting conservatism and its relationship with many variables such as audit quality. Also, the importance of joint audits increased in recent studies due to European Commission Green Paper in 2010. This study uses Data of 50 companies listed on the Egypt Stock Exchange for the period from 2008-2013. The study has tested the impact of auditing quality characteristics (company size, audit firm size, the specialty in client's industry -audit committee – leverage) on the choosing of the accounting conservatism practices, it has also tested the impact of these characteristics on applying joint audit in the chosen companies, finally it has tested the impact of joint audit on accounting conservatism. Using stepwise regression to test the first and second hypothesis, and the simple linear regression to test the third hypothesis, the study found the significant impact of some auditing quality characteristics as (audit size, company size and the specialty in client's industry) on the choosing accounting conservatism practices. It found the significant impact of some auditing quality characteristics as (audit committee, company size and audit firm size) on applying joint audit. Finally, it found the significant impact of Joint audit on choosing accounting conservatism.

Words: accounting conservatism –joint audit- audit quality characteristics.

المقدمة:

تواجه مهنة المراجعة فى الآونة الأخيرة ضغوطا وانتقادات متزايدة بسبب وجود تحريفات ذات أهمية نسبية فى القوائم المالية بالاضافة إلى تزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين ، خاصة بعد تعرض العديد من الشركات الأمريكية للفشل بالرغم من مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأمريكية ، ومن أهمها فشل عمليات المراجعة التى قام بأدائها مكتب أرثر اندرسون الأمريكى لشركة انرون الأمريكية والتى تعد عملاق الطاقة فى العالم وما ترتب عليه من تكبد المساهمون فى هذه الشركة لخسائر قدرت بمبلغ ١٧ بليون دولار ، واغلاق أحد أكبر خمسة مكاتب مراجعه فى العالم (Hayenes and Boone, 2002).

ومع تزايد هذه الضغوط والانتقادات اتجهت العديد من الهيئات التنظيمية الى محاولة اعادة الثقة المفقودة فى مهنة المراجعة ، حيث أشار المعهد الأمريكى للمحاسبين الى أن جودة المراجعه تعد قضية مهمة ومستمرة لكافة أطراف سوق خدمة المراجعة Knechel et al., 2004; (Watkines,et al., 2013) من وجهة نظر المستخدمين تعنى جودة المراجعة غياب التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية للعميل ، ومن وجهة نظر المراجعين فان جودة المراجعة تعنى اتمام كافة المهام المطلوبة على نحو مرض بالشكل الذى يمكن معه الدفاع عن جودة العمل المقدم أمام الجهات الرقابية أو المحاكم ان استدعى الأمر ، أما من وجهة نظر الهيئات التنظيمية فان جودة المراجعة تعنى بالالتزام بمتطبات المعايير المهنية.

ويتميز سوق خدمات المراجعة فى البيئة المصرية عن غيرها من الأسواق فى كثير من البيئات فى الدول الأخرى بخاصيتين فريدتين هما(عبيه ، ٢٠١٤):

- خضوع الشركات التابعة للقطاع الخاص أو التى يساهم فيها

رأس المال العام بنسبة تقل عن ٢٥% للمراجعة المشتركة من قبل أكثر من مكتب من مكاتب المراجعة الخاصة وذلك بشكل اختيارى ، مع استثناء الشركات التى ورد بشأنها نص خاص فى قوانين أخرى بخلاف قانون الشركات ١٥٩ لسنة ٨١ والتى تخضع بشكل الزامى للمراجعة المشتركة كالبنوك وشركات توظيف الأموال ، وتعتمد المراجعة المشتركة على اقتسام اعمال المراجعة بين المراجعين على أن يقوم كل مراجع بفحص عمل المراجع الآخر، وفى النهايه يتم اصدار تقرير مراجعة واحد من قبل جميع الاطراف المشتركه فيه.

خضوع الشركات التى لاتدخل ضمن شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ويساهم فيها رأس المال العام بنسبة لا تقل عن ٢٥% للمراجعة المزدوجه بشكل الزامى من قبل كل من مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزى للمحاسبات ، و يقوم كل طرف بأداء أعمال المراجعة بشكل مستقل ، وفى نهاية عملية المراجعة يتم اصدار تقرير مراجعة منفصل كل على حده.

وفى ضوء توقعات المستخدمين من المراجعين باكتشاف والتقرير عن التحريفات التى تتسم بالأهمية النسبية فى القوائم المالية ، و يعد عدم اكتشاف المراجعين لهذه التحريفات فشلا لعملية المراجعة – من وجهة نظر المستخدمين – وهو ما يؤدى الى رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين ، ولذلك اهتمت مكاتب المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة التركيز على رقابة الجودة وزيادة التحفظ عند ا صدار التقرير ، والاتجاه الى اختيار العملاء الأقل خطرا عند التعاقد) (Krishnan ,2003، وفى ظل الاهتمام بجودة المراجعة أشار (Reisch,2000) على أن الأبحاث فى مجال جودة المراجعة تركز على اعادة النظر بشكل مستمر فى العوامل التى تِؤثر فى جودة المراجعة ومراعاتها عند القيام بعمليات المراجعة.

طبيعة المشكلة :

تنطوى العديد من الفضائح المالية التى تعرضت لها العديد من المنشآت على الممارسات غير المتحفظة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) ، ويشير مكتب المحاسب العام فى الولايات المتحدة الأمريكية Government Accountability Office (GAO) عن ١٩١٩ حالة اعادة اصدار القوائم المالية بين عامى ١٩٩٧ و٢٠٠٢ وذلك لأسباب الاعتراف المبكر بالايرادات ورسملة المصروفات والخسائر الخاصة بالسنة المالية مما أدى الى انخفاض ثقة المستثمريين فى التقارير المالية (خليل ،٢٠٠٤).

وفى ظل انفصال الملكية عن الادارة ، ينشأ عدم التماثل فى المعلومات ،حيث يتوفر لدى الادارة من معلومات لا تتوافر لدى الملاك وبالتالى قد تستغل الادارة ذلك فى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الملاك ، وهذا يتطلب أداة رقابية تقدم معلومات عن الادارة وتخفف من مشكلة عدم التماثل والتعارض فى المصالح بين الملاك والادارة (Watkines et al.,2004) وتعد الممارسات المحاسبية المتحفظة أحد أهم الآليات لتخفيض عدم تماثل المعلومات.

و يرى (Basu, 1997) أن الحاجة إلى الممارسات المحاسبية المتحفظة ظهرت مع ظهور نظرية الوكالة (Agency Theory) وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم جراء الفصل بين الإدارة والملكية، كما أكدت دراسة (LaFond and Watts,2003) على أن زيادة الممارسات المحاسبية المتحفظة قد يؤدى إلى زيادة كفاءة التعاقدات من خلال الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة والتقليل من حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين .

واتجهت العديد من الدراسات (Holm and

Thinggaard,2011;Ratzinger, et al,2012;Audousset,2012) الى تناول المراجعة المشتركة وأثارها ، خاصة بعد اصدار المفوضية الأوروبية European EC,2010) Committe) للورقة الخضراء والتى اقترحت أن تتم عمليات المراجعة فى دول الاتحاد الأوروبى من خلال المراجعة المشتركة والتى يتم تطبيقها بصورة الزامية فى فرنسا حتى الآن ، وبالتالى امكانية تعميم التجربة الفرنسية ، لكن مع ردود الأفعال المختلفة قررت المفوضية الأوروبية فى ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ (EC,2011) ، عدم الزام شركات المساهمه بتعيين اثنين للمراجعين لتنفيذ عملية المراجعة ، مع تشجيعها للمراجعة المشتركة فى اطار تعزيز جودة المراجعة ومحاولة التغلب على ظاهرة التركز فى سوق المراجعة ، وعلى نقيض التجربة الفرنسية ، تتجه السويد وفنلندا الى تطبيقها بصورة اختيارية .

وفى مصر قرر المشرع فى المادة ١٠٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأنه يجوز تعيين الشركة المساهمة لأكثر من مراجع يتشاركون المسئولية تضامنية فيما بينهم عند مراجعة القوائم المالية ، كما تلتزم البنوك وشركات التأمين بتطبيق المراجعة المشتركة بصورة الزامية ، وفى ظل الجدل الأوروبى بشأن المراجعة المشتركة ومدى تعميم التجربة الفرنسية وتطبيقها بصورة الزامية فى دول الاتحاد الأوروبى ، وفى ظل تشجيع المفوضية الأوروبية للمراجعة المشتركة ، ومع ابرازها لأهم فوائدها والتى تتمثل فى تعزيز جودة المراجعة من خلال اشتراك أكثر من مكتب للمراجعة معا يتبادلون الخبرات فيما بينهم ، وفى ظل السوق الاختيارى لتطبيق المراجعة المشتركة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وسوف تتناول الدراسة العلاقة بين كل من المراجعة المشتركة والممارسات المحاسبية المتحفظة فى ضوء جودة المراجعة.

الدراسات السابقة واستنتاج الفروض :

تناولت العديد من الدراسات تعريف الممارسات المحاسبية المتحفظة حيث أشارت دراسة (Basu,97) الى أن التحفظ المحاسبي يعنى ميل المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح المتوقعة) بصورة أكبر من تلك التي يطلبوها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر المتوقعة ، بينما أشارت دراسة كل من (Givoly and Hayn , 2000; Lafond and Watts, 2003a) الى أن التحفظ المحاسبي هو معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح التراكمية من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري بالنفقات بالإضافة إلى تقييم الأصول بأقل من قيمتها وتقييم الالتزامات بأعلى من قيمتها، بمعنى آخر الافصاح عن أقل القيم من بين القيم المتاحة(البدائل المحاسبية للقياس) للأصول وأكبر القيم من بين القيم المتاحة للألتزامات، بينما يتجه (Walton and Aerts, 2010) أن الممارسات المحاسبية المتحفظة يعنى أن الايرادات يعترف بها فقط عندما تكون مؤكدة أو محققة ، بينما المصروفات يعترف بها عندما تكون محتملة.

وتزايدت فى الفترة الأخيرة الدراسات الخاصة بدعم وتأييد الممارسات المحاسبية المتحفظة (Holthausen&Watts,2001 ;Watts,2003;Ball&Shivakumar,2005; Ahmed,et al.,2002; Zhang,2008; Lafond&Roychowdhury, 2008) ، وتناولت دراسة كل من (Watts, 2003 ; 2000;Chaung&Wynn,200 Beaver and Ryan, 8) تأثير الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى، حيث توضح دراسة (Lafond&Watts,2008) أن الممارسات المحاسبية المتحفظة

يؤدى الى الحد من التخلخل الخلقى Moral Hazard والذى ينتج أساسا من عدم تماثل المعلومات بين كل ماله علاقة بالقوائم المالية ،فى حين ركزت دراسة (شتيوى ،٢٠١٠) على دراسة العلاقة بين حجم ممارسات الممارسات المحاسبية المتحفظة فى ظل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية لسنة ٢٠٠٢ ومخاطر الدعاوي القضائية وفرض الجزاءات من قبل هيئة سوق المال بين الشركات المتهمة ظاهريًا بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب وتوصلت الى عدم زيادة مستويات الممارسات المحاسبية المتحفظة بعد تطبيق قواعد هيئة سوق المال ، واتجاه الشركات المعرضه لمخاطر تقاضى أعلى الى زيادة مستويات الممارسات المحاسبية المتحفظة ، كما أشارت (Liu and Thornton,2008) الى اعتبار دافع التقاضى أقوى دافع الممارسات المحاسبية المتحفظة الى جانب دافع التعاقدات.

ويخفض الممارسات المحاسبية المتحفظة من تكاليف التقاضى المتوقعة لاحتمال زيادة الدعاوى القضائية ضد الشركة فى حالة المبالغة فى تقييم الاصول مقارنة بتخفيضها، فالتضخيم يسهل ويزيد الدعاوى الجماعية من قبل المستثمرين لمقاضاة الشركة والمراجع والإدارة لتعويض الخسائر المتوقعة، ويعد تقرير المراجع أحد أدوات تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين للقوائم المالية وذلك على اعتبار ان المراجع هو وكيل عن المساهمين ولذلك يتمسك مراجع الحسابات بتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة عند اعداد القوائم المالية حتى يخفض احتمالات تعرضه للمساءلة القانونية بصرف النظر عن توجه الإدارة بشأن الممارسات المحاسبية المتحفظة ، حاولت دراسة (Chang and Hwang,2010) التعرف على ما إذا كانت بيئة التقاضي تؤثر على قرارات قبول المراجع الخارجي للعملاء أصحاب القوائم المالية غير المتحفظة كمحاولة للإجابة

على تساؤل هام هل تؤثر مخاطر أعمال العميل وضغوط العملاء على قرارات المراجع بقبول قوائم غير متحفظة في بيئة التقاضي ، وتوصلت الى تأثير بيئة التقاضي بشكل ايجابى على درجة استعداد المراجعين لقبول تقارير العملاء غير المتحفظة ، كما تتفاعل بيئة التقاضي مع مخاطر أعمال العميل وضغوط العملاء لتؤثر في النهاية على قرارات المراجعين بقبول الاستمرار مع العميل من عدمه.

وركزت دراسة Alam (and Petruska, 2012) على دراسة العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والتقارير المالية الاحتيالية لمعرفة مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة فى الشركات التى تصدر هذه التقارير ، وتوصلت الدراسة الى ارتفاع مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة فى الشركات التى تقدم تقارير احتيالية ، كذلك يجب على المهتمين بالمهنة والمراجعين والقائمين اصدار المعايير والاهتمام برصد وإعادة تقييم أثار تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة والتغيرات فى مخاطر بيئة التقاضى، أما دراسة (Goh&Li,2011) فقد تناول الرقابة الداخلية كأحد محددات ودوافع التحفظ بالقوائم المالية وقد توصلت الى وجود علاقة ايجابية بين جودة الرقابة الداخلية و الممارسات المحاسبية المتحفظة ، فالشركات التى تتسم بنظام رقابة داخلية ضعيف يقابلها مستوى ضعيف من الممارسات المحاسبية المتحفظة ، أما الشركات التى قامت بالافصاح عن مناطق الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية الخاص بها وعالجتها فى الفترات التالية اعتمدت على الممارسات المحاسبية المتحفظة بصوره أكبر من تلك الشركات التى أفصحت عن مناطق الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية الخاص بها ولم تعالجها فى الفترات التالية، ويتفق مع هذا الاتجاه دراسة (Mitra,et al., 2013) حيث تناولت العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية فى الفتره مابعد تطبيق قانون (SOX, 2002) فى

الشركات الامريكية وتوصلت الى اتجاه الشركات التى تبين أن هناك ضعفا جوهريا فى الرقابة الداخلية الى تزايد الاعتماد على التحفظ فى القوائم الماليه فيما بعد تطبيق قانون (SOX, 2002) .

وفى ضوء دور المراجع فى تقييم جودة التقارير المالية ، اتجهت بعض الدراسات لدراسة العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة وجودة التقارير المالية ، فاتجهت دراسة (عوض،٢٠١٠) الى دراسة واختبار مدى تأثير الممارسات المحاسبية المتحفظة فى المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية وتوصلت الى عدم الاختلاف فى مستوى التحفظ من تطبيق المعايير المحاسبية أو عدمه ، وعدم وجود أى أثر الممارسات المحاسبية المتحفظة على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وعلى الصعيد الأخر وجد (Penman&Zhang,2002) أثر الممارسات المحاسبية المتحفظة فى جودة الأرباح ، وكونه يمثل أحد محددات جودة الاداء المهنى للمراجع الذى يرتبط مع المنشأة ، أما دراسة (Basu,2001) الى تقديم الدليل عن العلاقة المباشرة بين جودة الأداء المهنى للمراجع (باستخدام حجم مكتب المراجعة كمؤشر عن الجودة) والتحفظ للأرباح المحاسبية وتوصلت الدراسة الى أن الأرباح المحاسبية التى يتم التقرير عنها من قبل المنشآت التى تتعامل مع مكاتب المراجعة الثمانية الكبار أكثر تحفظا من الأرباح المحاسبية للمنشآت التى تتعامل مع مكاتب مراجع أخرى ، وقد سبقتها دراسة (Defond&Jiambalvo,199 3) باختبار تأثير تغيير مكتب المراجعة أو شريك المراجعة على جودة التقرير المالى والممارسات المحاسبية المتحفظة ، وأشارت الدراسة الى أن المنشآت التى تتجه الى مكاتب مراجعة أخرى غير الستة الكبار تتبع سياسات أكثر تحررا بعيدا عن الممارسات المحاسبية المتحفظة ، وفى دراسة (Hamdan,et al.,2012) والتى تناولت العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة وجودة المراجعة حيث اتجهت الى

دراسة مدى الاختلاف بين الشركات المقيدة فى البورصة فى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة ، وما أثر خصائص جودة المراجعة على تحسين مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة ، ومع ندرة الدراسات الخاصة بدراسة العلاقه بين جودة المراجعة والممارسات المحاسبية المتحفظة التى منها على سبيل المثال (Defond&Jiambalvo,1993;Basu,2001;Hamdan,et al., 2012)، فان معظم الدراسات تتفق على أهمية الممارسات المحاسبية المتحفظة، ومدى أهميته فى جودة التقارير المالية، وحيث تعد جودة المراجعة جزء هام من جودة التقرير المالى، **ومن ثم يمكن صياغة الفرض الأول على النحو التالى :**

" لا يوجد تأثير معنوى لخصائص جودة المراجعة على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة" .

وفى ظل الأزمة المالية العالمية ، وتصاعد الانتقادات الحادة لمهنة المراجعة حول استقلالية المراجع عند مراجعته للقوائم المالية ، والتى تعد من الأهداف الرئيسية فى استعادة الثقة فى جودة القوائم المالية ، ومع تصاعد النداءات بتحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين جودة المراجعة ، فقد نادت العديد من الدراسات بالمراجعة المشتركة فى الآونة الاخيرة والتى يمكن تعريفها بأنها قيام مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد و اصدار تقرير مراجعه مشترك فى ضوء برنامج مراجعه واحد يعتمد على تقسيم اجراءات وأعمال المراجعه (Lesage,etal.,2012;Baldauf& teckel,2012;Alanezi,et al.,2012) ، فقد أشارت دراسة (Piot & Janin,2005) الى دور المراجعة المشتركة فى تحقيق استقلالية المراجع ممايؤدى الى تحسين جودة المراجعة ، كما قدمت دراسة (Deng, et al.,2014) نموذجا رياضيا لتحليل أثر المراجعة المشتركة على كل من جودة وأتعاب المراجعة ، واعتمدت على

النموذج المطبق فى فرنسا حيث يتم تطبيق المراجعة المشتركة بصورة الزامية ، وفى ضوء هذه الدراسة تم بناء النموذج على ثلاث صور للمراجعة تتكون من الصورة الأولى قيام أحد مكاتب المراجعة العالمية بصورة منفردة بعملية المراجعة ، الصورة الثانية تتمثل فى قيام مكتبين من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بالمراجعة المشتركة ، أما الصورة الثالثة هى تطبيق المراجعة المشتركة بين أحد مكاتب المراجعة العالمية مع أحد مكاتب المراجعة الأخرى وتوصلت الى انخفاض تكلفة المراجعة المشتركة فى حالة القيام بها من مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بصورة أكبرعن القيام بها عن طريق أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بالاشتراك مع مكاتب المراجعة الأخرى ، ويشترك فى هذا الأمر دراسة (Gronthier& Sctt,2007;Lesage, et al., 2012; Bedard et al.,2012) ، أما دراسة (Zerni et al., 2012) أن قيام العميل بتعيين أكثر من مكتب مراجعة قد يرجع الى رغبته فى ارسال اشارة للمتعاملين فى السوق بارتفاع مستوى الجودة لديه مما يؤثر عليه بشكل ايجابى فى تلك السوق ، بارتفاع مستوى الجودة لديه مما يؤثر عليه بشكل ايجابى فى تلك السوق ، كما أشارت دراسة (Holm& Thinggaard,2011) الى مدى المنفعة من اختيار اثنين من المراجعين بدلا من مراجع منفرد لمراجعة القوائم المالية بالتطبيق على دولة الدنمارك والتى اتجهت الى العدول عن الزام الشركات بها و تطبيق المراجعة المشتركة بصورة اختيارية ، وتوصلت الدراسة الى وجود منافع ملموسة للنسبة الأكبر من الشركات التى تحولت الى تكليف مراجع واحد فقط بعملية المراجعة فى السنه التى تم فيها التحول الى النظام الاختيارى ، أما دراسة (Lesage,et al.,2012) استهدفت دراسة أثر المراجعة المشتركة على كل من أتعاب المراجعة وجودة المراجعة فى الدانمارك فى الفترة من ٢٠٠٢-

٢٠١٠ لدراسة مدى الآثار الحادثه من جراء التخلى عن المراجعة المشتركة الالزامية فى عام ٢٠٠٥ وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وأتعاب المراجعة ، كذلك لم يتبين ارتباط المراجعة المشتركة بجودة أكبر فى المراجعة باستخدام المستحقات غير العادية ، كما توصلت دراسة كل من (Baldauf&STeckel,2012; Haapamaki,2012 ;Ratzinger et al.,2013) الى أن المراجعة المشتركة من الممكن أن تعمل على تحسين المنافسة وجودة المراجعة ، وبالتالى يترتب عليها ارتفاع أتعاب المراجعة ، أما دراسة (Bedard, et al.,2012) توصلت الى أن اشتراك اثنين من مكاتب المراجعة العالمية BIG4 فى مراجعة احدى الشركات يجعلها تتمتع بادارة أرباح أقل وجودة مستحقات أعلى كمؤشرين لجودة المراجعة عن الشركة التى تتم مراجعتها بواسطة شركتين أحدهما BIG4 وأخرى - Non BIG 4 ، وعلى الرغم من ذلك توصلت الى انخفاض جودة تقرير المراجعة الصادر من اشتراك مكتبين مراجعة من BIG4 عن ذلك التقرير الصادر من مكتب مراجعة من BIG4 وآخر Non BIG 4 ، و تناولت دراسة (Paugam&Casta,2012) كيفية تحسين جودة المراجعة الخارجية فى ظل القيام بأعمال المراجعة المشتركة من خلال التركيز على جانبين هامين هما استقلال المراجع مقاسا بدرجة التفاوض بين المراجعين المشتركين والعملاء على الأتعاب ومحتوى تقرير المراجع ، ودقة الأدلة مقاسه بمقدار العمل الذى قام به المراجعين المشتركين وتوصلت الى وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة الخارجية واستقلال المراجع الخارجى ، كما أن القيام بأعمال المراجعة المشتركة عن طريق شركة BIG 4 & Non BIG 4، يضعف جودة المراجعة الخارجية لتفاوت النواحى الفنية والتكنولوجية بين مكتبى المراجعة

،مما يؤدى الى انخفاض دقة الأدلة ، أمـــا دراســـة (Zhan,2013) أشـــارت الـــى أن المـــراجعين المشتركين هم أكثر استقلاليه من المراجعـة الفرديـة حيـث يتـوافر لدى المراجعين الفعالية فى مقاومة ضغوط العميل، وتوصلت دراسة (Ratzinger, et al., 2013) الـــى أن التوثيـــق فـــى أعمـــال المراجعـة المشـتركة يكـون أكثـر فاعليـة وكفـاءة فـى تحقيـق جـودة عمليـة المراجعـة مـن خـلال تـوفر الكفـــاءة المهنيـــة والاســـتقلالية ، وتحديـد المهـام بـين المـراجعين المشـتركين وتخطـيط برنـامج المراجعة وتقييم مخاطر الغش ، وفـى مصـر ، توصـلت دراسـة (الديســطى ،٢٠١٤) الـــى عـــدم وجـود فـروق معنويـة فـى جـودة المراجعـة بـين اسـتخدام الشـركات المســاهمة المصـــرية لخـــدمات المراجعـة المشـتركة واسـتخدامها لخـدمات المراجعـة الفرديـة ، وأن الاسـتخدام الاختيـارى للمراجعـة المشـتركة أمـرا محـدودا ، أمـا دراسة عبد الحميد،٢٠١٤ قامت بـاجراء دراسـة ميدانيـة باسـتخدام قائمة استقصاء موزعة على عينـه حجمهـا ٢٨٥ موجهـة للمـراجعين الخـارجيين والمـديرين المـاليين وسماســـرة الأوراق الماليـــه، توصـلت الـى وجـود اختلافـات جوهريـة بـين الأطـراف المعنيـة بمهنة المراجعة بخصوص الآثار الايجابيـــة للمراجعـــة المشـــتركة ،حيـث أعطـت أكبـر نسـبة لتبـادل المعلومات والخبرات المتخصصة بـين المـراجعين أنـه لا توجـد اختلافات جوهرية بين الأطراف المهتمـه فيما يتعلق بآليات تطبيق المراجعة المشتركة .

وبتحليـل هـذه الدراسـات **يمكـن صياغة الفرض الثانى على النحو التالى :**

" لا يوجد تـأثير معنـوى لخصـائص جـودة المراجعـة علـى تطبيق المراجعة المشتركة"

ومـــع تزايـــد الاهتمـــام بالمراجعـة المشـتركة فـى الآونـه الأخيـرة ودراسـة مـدى تأثيرهـا على جودة المراجعة ، ومع اتجاه الدراســـات الســـابقة الـــى دور الممارسـات المحاسـبية المتحفظـة فـى جـودة المراجعـة، فقد اتجهـت دراسة (الهريدى ،٢٠١٥) لدراسة جـــودة القـــوائم الماليـــة ومـــدى

الاختلاف بين البنوك فى جودة القوائم المالية ، وقامت باختبار تأثير اختيار مراقبى الحسابات فى المراجعة المشتركة فى البنوك على جودة القوائم المالية ، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للممارسات المحاسبية المتحفظة على جودة القوائم المالية فى البنوك المصرية ، وأن الجمع بين أحد مكاتب المراجعة العالمية مع أحد مكاتب المراجعة الأخرى يؤدى الى زيادة مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة الكلية فى البنوك .

و تأسيسا على ذلك **يمكن صياغة الفرض الثالث على النحو التالى :**

" لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق المراجعة المشتركة على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة.

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على الشركات المساهمة النشطة المقيدة فى البورصة المصرية والخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، بعد استبعاد البنوك وذلك لخضوعها لقانون البنوك رقم ٨٨ لعام ٢٠٠٣ ، كذلك جميع الشركات العامله فى مجال تلقى الأموال والخاضعة لقانون ١٤٦لسنة ١٩٨٨، كذلك شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة واستخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة فى ضوء جودة المراجعة فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية ، وذلك بالاعتماد على خصائص جودة المراجعة فى تحقيق هذا الهدف ، وينقسم هذا الهدف الى عدة أهداف فرعية كالتالى :

- دراسة العلاقة بين خصائص جودة المراجعة واستخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة.

- دراسة العلاقة بين خصائص جودة المراجعة وتطبيق المراجعة المشتركة .
- دراسة العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة واستخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة .

أهمية الدراسة :

تتجسد الأهمية العلميه في تناول قضية بحثية معاصرة خاصة بعد اصدار المفوضية الاوروبيه للورقة الخضراء عن أهمية المراجعة المشتركة عام ٢٠١١ ، والجدل المثار حولها من مدى الزامية تطبيقها فى الدول الأوروبيه ، ومع تطبيقها بصورة الزامية فى البنوك المصرية وفقا لقانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، وبصورة اختيارية فى الشركات المساهمه المصرية التى تخضع لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١،

منهجية الدراسة :

تعتمد الباحثة من أجل تحقيق هدف البحث ، تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطى من خلال الاطلاع على أهم الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وأهم التشريعات والاصدارات المهنية والأطر القانونية الخاصة بمشروع البحث .

ومع تزايد الاهتمام بالممارسات المحاسبية المتحفظة فى الآونة الأخيرة ، وبالتالى تحاول الباحثة دراسة مدى العلاقة بين خصائص جودة المراجعة وتطبيق المراجعة المشتركة والممارسات المحاسبية المتحفظة ،أما من الناحية العملية، تعتمد على دراسة مدى اتجاه الشركات المقيدة فى البورصة المصريه التى تعتمد على المراجعة المشتركه فى تطبيق سياسات الممارسات المحاسبية المتحفظة.

و من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية والتقارير المالية المرفقة بها ونماذج افصاح البورصة وكتاب الافصاح المصدر من البورصة المصرية بهدف تأكيد أو رفض فروض البحث فى ضوء النتائج التى توصلت لها الدراسة التطبيقية

وتقديم تفسيرات لذلك وفقا لنتائج الدراسات السابقة .

خطة الدراسة :

تحقيقا لأهداف الدراسة ، يتم **تقسيمها الى :**

١- الاطار النظرى : ويتكون من

١/١ طبيعة الممارسات المحاسبية المتحفظة .

١/ ٢ طبيعة المراجعة المشتركة .

١/٣ جودة المراجعة .

٢- الدراسة الميدانية .

٣- الخلاصة والنتائج والتوصيات .

٤- المراجع .

١- الاطار النظرى للدراسة :

يمكن تناول الاطار النظرى للدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة كالتالى :

١/ ١ طبيعة الممارسات المحاسبية المتحفظة :

فى أعقاب الأزمة المالية العالمية التى حدثت عام ٢٠٠٨ ، اتجهت العديد من الدراسات لتناول الممارسات المحاسبية المتحفظة بعد عجز الكثير من الشركات على الاقتراض وسعيها إلى التمويل الذاتي خاصة مع اتجاه البنوك لسياسة تشددية و أكثر حذرا عند الإقراض و أكثر دقة في تقييم الأرقام المحاسبية مما أدى إلى نقص الاستثمارات بشكل عام ، وبالتالى يظهر الممارسات المحاسبية المتحفظة كأهم سمات التقارير المالية المطلوب اعدادها وإصدارها في مثل هذه الظروف لما له من تأثير كبير في وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي حيث يستمد أهميته من تطبيق فرض الاستمرارية والمحافظة على رأس المال سليما (محمد ،٢٠١٤) .وعلى الرغم من ذلك لم تواجه أى سياسة محاسبية بانتقادات مثل الذى واجه به الممارسات المحاسبية المتحفظة (الحيطة والحذر) فمازال يحظى بمجال

واسع من الجدل البحثى ، بالإضافة إلى عدم وجود تعريف موحد يشمل كل وجهات النظر المتعارضة حول دور الممارسات المحاسبية المتحفظة.

وأشارت دراسة (Basu, 1997) الى الممارسات المحاسبية المتحفظة بأنه ميل المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح المتوقعة)أكبر من تلك التي يطلبوها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر المتوقعة) ، أما دراسة (Givoly & Hayn , 2000) أشارت الى أن الممارسات المحاسبية المتحفظة هو معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تخفيض الأرباح التراكمية من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري بالنفقات بالإضافة إلى تقييم الأصول بأقل من قيمتها وتقييم الالتزامات بأعلى من قيمتها، أى الافصاح عن أقل القيم من بين القيم المتاحة (البدائل المحاسبية للقياس) للأصول وأكبر القيم من بين القيم المتاحة للألتزامات ، بينما اتجه , (Watts 2003a) بالتركيز على أن الممارسات المحاسبية المتحفظة هو اختلاف التحقق المطلوب للاعتراف بالمكاسب مقارنة بالتحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر ، أما دراسة (Lafond & Watts , 2008) تركز على أن الممارسات المحاسبية المتحفظة يعنى الاختيار من بين الطرق المحاسبية المتعارف عليها ، تلك الطريقة التى تؤدى الى تدنية الارباح التى يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الاصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة، كما أوضح أحد الباحثين (Norton, 2010) أن الممارسات المحاسبية المتحفظة يعنى استخدام أقل تقدير متفائل عند إعداد التقديرات المحاسبية ، حيث أن تخفيض قيمة الاصول يعطى هامش من الأمان للبنوك عند استخدام هذه الاصول كضمان للقرض ولهذا يوجد العديد من القواعد المحاسبية التى

تعتمد على التحفظ المحاسبي ومنها التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.

وفى ضوء التعريفات السابقة ، يتبين استمرار الجدل البحثى للممارسات المحاسبية المتحفظة واستمرار الدراسات المهتمه به ، ومن خلال التعريفات السابقه ، ترى الباحثة أن الممارسات المحاسبية المتحفظة هو الاعتراف البطىء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعه من خلال الاعتماد على البدائل المحاسبية الممكنة لتعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشطة بالمنشأة.

ويتفق تعريف الباحثة بأن الممارسات المحاسبية المتحفظة مع ما ورد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB,1980) والتي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن الممارسات المحاسبية المتحفظة هو : رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد والذي يضمن- أن تأخذ فى الاعتبار وبشكل كافى كافة المخاطر المحتملة وعناصر عدم التأكد المحيطة بالأعمال التي تقوم بها المنشأة ، كذلك تضمن المعيار الصادر عن International Accounting Standard Board (IASB) أن المفهوم العام للممارسات المحاسبية المتحفظة هو : توخي الحذر في الأحكام الشخصية اللازمة لإعداد التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنية قيم الالتزامات والخسائر.

وفى ضوء تعريف الممارسات المحاسبية المتحفظة، يتم تبويبها وفقا لدراسة Basu (2005, الى نوعين : الأول الممارسات المحاسبية المتحفظة المشروطة Conditional Conservatism، وتسمى أيضا بتحفظ الأرباح - Conservatism Earnings (وتتمثل في عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر

المتوقعة فى الارباح المحاسبية، بمعنى آخر تعنى الممارسات المحاسبية المتحفظة المشروطة: تأثر أرباح المنشأة بالخسائر المتوقعة بشكل أسرع من تأثرها بالأرباح المتوقعة فهو يمثل ميل المحاسبين للاعتراف بالأنباء السيئة(الخسائر) بشكل أسرع من الأنباء الجيدة (الأرباح) مما يعنى عدم تماثل توقيت وشروط الاعتراف بالخسائر المتوقعة مع توقيت وشروط الاعتراف بالمكاسب المتوقعة ، أماالنوع الثانى يتمثل فى الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة Unconditional) (Conservatismوتسمى أيضا بتحفظ المركز المالي Balance (Sheet Conservatism)

ويتمثل في اختيار معالجة بعض الأصول غير الملموسة كنفقات وعدم رسملتها مثل تكاليف البحوث والتطوير وبالتالى ترتفع قيمة المنشأة في السوق على الرغم من أن قيمتها الدفترية كماهى ، بمعنى أخر يؤدى التحفظ غير المشروط الى التقدير بالنقص (تدنية) القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، ويتم تطبيق التحفظ غير المشروط من خلال المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة (والتي تعالج كنفقات بدلا من رسملتها) وإهلاك الأصول الملموسة بطرق الإهلاك المتناقص مقارنة بإهلاكها الاقتصادي ، ولذلك كلما تزايد التحفظ غير المشروط فى فترة ما أدى إلى تناقص التحفظ المشروط في الفترات التالية وذلك لان الكثير من النفقات النقدية المتعلقة بالأصل قد تم أخذها فى الاعتبار على الفور والاعتراف بها كمصروفات .

ومن أهم مقاييس الممارسات المحاسبية المتحفظة ثلاثة مقاييس ويمكن تناولها على النحو التالى :

- المقياس الأول: نموذج (Basu,1997) لقياس الممارسات المحاسبية المتحفظة ، ويرتكز هذا المقياس على حقيقة أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، وأن الأرباح المحققة في الفترة الحالية يكون من المتوقع أن تكون أكثر

حساسية للأنباء السيئة منها للأنباء الجيدة- بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية وليس الأرباح المستقبلية ، كما يرتكز على افتراض اساسى وهو استخدام العوائد السوقية للأسهم لتمثيل الأخبار(السيئة - الجيدة) على اعتبار أن التغيرات في عوائد الأسهم تعكس المعلومات التي تصل الأسواق المالية من مختلف المصادر ومنها الأرباح المعلنة في القوائم المالية المعدة عن الفترة الحالية.

- المقياس الثانى : تقدم دراسة (Roychowdhury and Watts,2007) مقياس آخر لقياس الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة وهو النسبة بين القيمة الدفترية للشركة /القيمة السوقية للشركة-(Book TO- Market(B/M والفكرة الرئيسية لاستخدام هذه النسبة هو أن الممارسات المحاسبية المتحفظة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها، ويعكس استخدام هذه النسبة الأثر التراكمي للممارسات المحاسبية المتحفظة من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس، وتمثل هذه النسبة أحد النماذج المستخدمة لتقييم الدخل المتبقي من خلال دراسة تأثير الممارسات المحاسبية المتحفظة على الأرباح والقيمة الدفترية ، وتتجه معظم الدراسات الخاصة بالممارسات المحاسبية المتحفظة على الاستعانة بالنماذج القائمة على العلاقة بين القيم الدفترية والقيمة السوقية مما يقدم تفسير قوى لاستخدام نسبة (B/M) في قياس الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة .

- المقياس الثالث: يعتمد النموذج الذي قدمته دراسة (Givoly and Hayn ,2000) على أنه يمكن الاستدلال على وجود الممارسات المحاسبية المتحفظة في القوائم المالية من وجود استحقاقات تجميعية غير تشغيلية ، حيث تتكون الاستحقاقات غير التشغيلية من مكاسب بيع الأصول والاضمحلال في قيم الأصول ومخصصات الديون المشكوك فيها ورسملة المصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات خاصة أن قيم وتوقيت المحاسبة عن هذه

العناصر متروك لتقدير واختيار إدارة المنشاة.

وفى ضوء هذه النماذج الثلاثة لمقاييس الممارسات المحاسبية المتحفظة ، تؤيد الباحثة استخدام نموذج Book to Market (value) والذى يقيس النسبة بين القيمة الدفترية والقيمه السوقية وتبرر ذلك لشيوع استخدامه فى جميع الدراسات ، كما أنه مقياس شامل يعكس كل من الممارسات المحاسبية المتحفظة المشروطة و الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة (المليجى ،٢٠١٤) بالاضافة الى امكانية تطبيقه فى سوق مال غير نشطة كالسوق المصرية والتى تعرضت للعديد من التقلبات خاصة ابان الثورة المصريه ٢٠١١، وبعد أن تناولت الدراسة طبيعة الممارسات المحاسبية المتحفظة ، سوف تتناول طبيعة المراجعة المشتركة .

١/ ٢ طبيعة المراجعة المشتركة :

فى ضوء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة يمكن أن تتعاقد شركة المساهمة الواحدة مع أكثر من مكتب مراجعة خاص يتولى القيام بعملية المراجعة لقوائمها المالية بمسئولية تضامنية، كذلك تضمن قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ،أن تخضع للمراجعة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات كل الشركات التى لا تعتبر من القطاع العام ولكن يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لايقل عن ٢٥% من رأس مالها .

وتختلف المراجعة المشتركة عن المراجعة المزدوجه (Line et al., 2014) ، ففى المراجعة المشتركة يتم اقتسام اعمال المراجعة بين المراجعين على أن يقوم كل مراجع بفحص عمل المراجع الآخر، وفى النهايه يتم اصدار تقرير مراجعة واحد على أن يتم التوقيع عليه من قبل جميع الاطراف المشتركه فيه. أما

المراجعة المزدوجة والتى تتكون من الجهاز المركزى للمحاسبات كأحد طرفى المراجعة فى مصر ، لا يتم اقتسام اعمال المراجعة ، كما لايتم اصدار تقرير مراجعة واحد ، وانما يقوم كل مراجع بأداء أعمال المراجعة بشكل مستقل ، وفى نهاية العملية يتم اصدار تقرير مراجعة منفصل كل على حده.

ومع تزايد الاهتمام بالمراجعة المشتركه فى الآونه الأخيرة ، والجدل المثار بشأن تعميم التجربة الفرنسية فى دول الاتحاد الأوروبى ، ومع اتجاه بعض الدول العربيه لتطبيقها كدولة الكويت وتونس والجزائر والمملكه العربية السعوديه (Zerina et al., 2012) ، فان البيئه المصرية بخصائصها الفريده والتى تميزها عن غيرها - بتطبيق المراجعة المشتركة بصوره اختيارية فى شركات المساهمة وبصورة الزاميه فى البنوك طبقا للقانون رقم ٨٨لسنة ٢٠٠٣ ، كذلك جميع الشركات العامله فى مجال تلقى الأموال والخاضعة لقانون ١٤٦لسنة ١٩٨٨- تشكل مجالا خصبا للدراسات الخاصة بالمراجعة المشتركة ، خاصة مع اتجاه العديد من شركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية الى تطبيق المراجعة المشتركه .

ومع تزايد الدراسات فى مجال المراجعة المشتركة ، تزايد الجدل حول مدى أهمية تطبيقها حيث أشارت المفوضيه الأوروبيه فى تقريرها عن مزايا وعيوب المراجعةالمشتركة ، فقد أشار EC,2011a ، الى أن أهم مزاياها أنها تتسم بالاستقلالية الناتجه من صعوبة تنمية العلاقات بين الشركه محل المراجعه والمراجع فى حالة تعدد المراجعين ، وتعزيز جودة المراجعة من خلال اشتراك أكثر من مكتب من مكاتب المراجعة ، كذلك تخفيض التركز السوقى الناجم من سيطرة مكاتب المراجعة BIG 4 على السوق الأوروبى، حيث بلغت حصة الأربعة مكاتب للمراجعة من الشركات المسجلة بأسواق المال لمعظم دول الاتحاد الأوروبى وتمثل ٩٠% (2006,

London Economics) ، و قد جاءت فرنسا فى المرتبة الأخيرة رقم ١٥ لدول الاتحاد الأوروبى (Ballas & Fafalious,2008)، أما عيوب المراجعة المشتركة فقد أشارت المفوضية الأوروبية الى أن أهم هذه العيوب تتمثل فى ارتفاع تكلفة المراجعة فى ظل التعاقد مع أكثر من مكتب مراجعة ، زيادة التعقد فى التواصل بين المراجعين اللذان تم اختيارهما ومايترتب على ذلك من احتمال عدم فحص كل طرف من طرفى المراجعة ماقام به الطرف الآخر أو عدم التوازن والخلل فى العلاقة بين الطرفين عند اشتراك مكتب مراجعة عالمى كبير مع أحد المكاتب الصغيرة فقد أكدت دراسة (Bulletin , 2013) على غياب التوزيع المتوازن لمهام عملية المراجعة كأحد معوقات المراجعة المشتركة ، كذلك تزايد خطر فقد المعلومات نتيجة اعتماد أحد طرفى المراجعة على الطرف الآخر .

وفى ظل ماقد يترتب على تطبيق المراجعة المشتركة من مزايا وعيوب ، تظهر الحاجه لمعرفة مدى تأثير تطبيق المراجعة المشتركة على جودة المراجعة خاصة فى ظل بيئه تسمح بوجود مكاتب المراجعة العالمية منذ عام ١٩٨٥ (KPMG,2010)، وتمتع بعض مكاتب المراجعة الخاصة فى مصر باسم تجارى متميز فى سوق خدمات المراجعة بارتباطها بمكاتب المراجعة العالمية.

ومن أهم أهداف المراجعة المشتركة على عدة نقاط من أهمها (Audousset , 2012) :

- تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة من خلال تحسين الخدمات المقدمة للشركة محل المراجعة .
- تقديم المراجعة المشتركة لتأكيد معقول حول ما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف المادى عن المراجعة الفردية .
- تقديم تقرير مراجعة مشترك بجهد مشترك بمسئولية مشتركة.
- تفعيل مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة .

وتركز الباحثة على الهدف الرئيسى من أهداف المراجعة المشتركة وهى تعزيز الاستقلالية والتى تعد من أهم دعائم جودة المراجعة ، فوفقا لما ورد فى اجتماع الاتحاد الدولى للمحاسبين (International Federation Accountants,2006) والذى تم انعقاده فى لندن حيث جاءت الفقره ٢٩٠-٧ من القسم الخاص بالاستقلالية – المراجعة وارتباطات الفحص ، الى أن الاستقلالية تتطلب :

- استقلال العقل أو الرأى والذى يتمثل فى الحالة الذهنية التى تسمح بالتعبير عن نتيجة ما دون أن تتأثر بأى نوع من المؤثرات التى قد تضعف الحكم المهنى ، مما يسمح للفرد أن يعمل بنزاهة وأن يمارس الموضوعية والشك المهنى فى عمله .
- الاستقلال الظاهرى والذى يتمثل فى تجنب الوقائع والظروف التى من المحتمل أن تثير شكوك الأطراف الثالثة المعنية بالشركة محل المراجعة فى نزاهة أو موضوعية ـأو الشك المهنى الممارس من قبل مكتب المراجعة المسئول .

وفى ضوء هذا اتجهت العديد من الدراسات لدراسة استقلال المراجع الخارجى كأحد دعائم جودة المراجعة ، وقد أشار تقرير المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية International Organization OF Securities Commissions (IOSCO) الى أن الكود المهنى للاتحاد الدولى للمحاسبين IFAC قدم تحليلا مفيدا للمخاطر والتهديدات المحتملة لاستقلال المراجع الخارجى وتتمثل فى :

- خطر المصلحة الشخصية أوتضارب المصالح: يحدث هذا الخطر عندما يستفيد المراجع ماليا أو بشكل آخرمن أشكال المنفعة من علاقته بالشركة محل المراجعة .
- خطر الفحص الذاتى أو المراجعة غير الموضوعية : يظهر هذا الخطر عند قيام المراجع الخارجى بتقديم خدمات استشارية لعميل معين .

- خطر الدفاع أوالتأييد : ينتج هذا الخطر من دفاع المراجع عن العميل وتأييده فى مواقف ما ضد الأطراف الثالثه أو الأطراف المعنية بالشركة محل المراجعة .
- خطرالألفة أو الاعتياد: يعدالارتباط طويل الاجل بين أحد الشركاء المسئولين عن المراجعة وأحد العملاء من أهم مسببات هذا الخطر .
- خطر التهديد: ينتج من تهديد العميل للمراجع باستبداله بمراجع اخر .

وحيث أوضحت دراسة (De Angelo,1981) أن جودة المراجعة المرتفعة دالة فى كفاءة المراجع واستقلاله ، وفى ضوء المخاطر والتهديدات التى تواجه الاستقلالية ، تتساءل الباحثه هل التمسك بالمراجعة المشتركة بصورة الزامية فى فرنسا وتطبيقها بصورة اختيارية فى الدنمارك والسويد و تطبيقها بصوره الزامية فى البنوك المصرية وفقا لقانون ٨٨ لسنه ٢٠٠٣ وبشكل اختيارى فى شركات المساهمه المصرية وفقا لقانون ١٥٩ لسنة ٨١ من شأنه أن يتلافى هذه المخاطر والتهديدات ؟ ، بصورة أخرى هل تؤدى المراجعة المشتركة الى تعزيز الاستقلالية من خلال تحسين جودة المراجعة ، وتعزيز الكفاءة بالاعتماد على مكتبين من مكاتب المراجعة بدلا من الاستعانة بمكتب واحد ؟.

وللاجابة على هذه التساؤلات ، وبعد تناول الباحثة لطبيعة الممارسات المحاسبية المتحفظة وطبيعة المراجعة المشتركة ، تتناول الباحثة جودة المراجعة .

١/ ٣ جودة المراجعة :

على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمى والمهنى بجودة المراجعة، لا يوجد اتفاق عام على تعريف محدد لجودة المراجعة واعتباره ضمن معايير المراجعة ، حيث ركز البعض على قدرة المراجعة فى اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها ، حيث عرف (DeAngelo,1981) جودة المراجعة على أنها اكتشاف

الغش فى النظام المحاسبى للعميل والتقرير عن هذا الغش ، وركزت دراسة (Lee, et al.,1999) الى احتمالية عدم اصدار المراجع تقرير نظيف للقوائم التى تحتوى على أخطاء جوهرية.

وأشار (Palmrose,88) الى أنها تتمثل فى ارتفاع مستوى التأكيد باحتمال عدم تضمن القوائم المالية أخطاء حذف أو لتحريفات تتسم بالأهمية النسبية، ومن حيث كفاءة أداء المراجع أشار (Kadous ,2000) الى أنها مستوى التأكيد الذى توفره عملية المراجعة فى ظل الاجراءات التى تم أدائها والتقديرات التى تم القيام بها "، أما دراسة (Arens et al,2008) فقد أشارت الى أن جودة المراجعة تتمثل فى أداء المراجع لعمله بكفاءة وفعالية واتباع الاجراءات والأساليب السليمه أثناء عملية المراجعة " واتجهت دراسات أخرى الى ربط جودة المراجعة بالالتزام بمعايير المراجعة مثل دراسة (Simunic et al, 1991 ; Copley & Douct,1993) والتى ركزت على أن جودة المراجعه ترتبط بالالتزام بالمعايير المهنية المتعلقة بكل من العمل المهنى واعداد التقرير.

فى ضوء تعريف (De Angelo,1981) فان جودة عملية المراجعة تعد دالة من مكونين رئيسين هما الكفاءة الفنية للمراجع والتى تتمثل فى قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية للعميل ، وحياد المراجع ومدى استعداده للافصاح عما اكتشفه من تحريفات جوهرية ما لم يقم العميل بتصحيحها.

حيث تعد جودة عملية المراجعة من المتغيرات غير القابلة للملاحظة أو المشاهدة بشكل مباشر فى الواقع العملى من قبل الباحثين أومستخدمى القوائم المالية على اختلاف أنواعهم ، الأمر الذى يحتم بالضرورة الاعتماد على متغير ينوب عنها عند دراسة العلاقة بينها وبين أى متغيرات أخرى تكون محلا لاهتمام الباحثين (Dao, et al) 2012,. فقد يلجأ الباحثون الى استخدام بدائل عن جودة عملية المراجعة، ولذلك يلجأ الباحثون

الى استخدام بدائل عن جودة المراجعة لتنوب عنها عند قياسها (Sutton and Lamp, 1991) . ومن أهم هذه المقاييس سواء المباشر وغير المباشر ومن أهمها : اعادة اصدارالقوائم المالية ، التقاضى ضد المراجعين ،حجم مكتب المراجعة ، جهد عملية المراجعة، أتعاب عملية المراجعة ، التخصص الصناعى للمراجع، مدة استمرار التعاقد بين المراجع والعميل ، معامل استجابة الأرباح ، ادارة الأرباح، دقة رأى المراجع بشأن الاستمرار.

وترى الباحثة أن من أهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة هى :

١/٣/ ١ عوامل ترتبط بمكتب المراجعة وتتمثل فى :

- حجم مكتب المراجعة : اعتمدت العديد من الدراسات على حجم مكتب المراجعة كأحد خصائص جودة المراجعة (DeAngelo,1981; Jang &Lin,1993; Wang et al,2008; DeFond &Zhang,2014) ،حيث تسعى المكاتب الكبيرة للمراجعة Big (KPMG- Ernst ، 4) &Young- Deloitte Touché Tohmatsu- Price Mater House) إلى المحافظة على سمعتها، وتقليل التكاليف التى تتحملها من حدوث الأخطاء ، كما توصلت الدراسات الى وجود ارتباط قوى بين جودة المراجعة وحجم مكتب المراجعة ، حيث تؤدى زيادة حجم مكتب المراجعة الى زيادة جودة المراجعة .
- التخصص فى صناعة العميل : تؤثر مكاتب المراجعة المتخصصة على جودة خدمة المراجعة المقدمة ،حيث تقدم مكاتب المراجعة المتخصصة فى صناعة العميل خدمات مراجعة متميزه عن تلك المكاتب غير المتخصصة ، ويشير (Habib, 2011) الى أن الخبرة المعرفية للمراجع فى مجال التخصص يسمح له بفهم عملائه وخاصة القضايا غير المألوفة وتقديم النصائح فى مجال العمل بكل وضوح بشكل يجمع بين الخبرة المحلية والعالمية ومواكبة أخر التقنيات التكنولوجية .

٢/٣/١ عوامل ترتبط بمنشأة العميل ذاتها:

- حجم الشركة Company Size : توجد علاقة بين حجم الشركة وبين حجم الطلب على تقديم خدمات المراجعة بجودة عالية (Abdel Khalik,1993)، كما يعد حجم الشركة من المتغيرات الهامة المؤثرة فى مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة فى التقارير المالية المنشورة، حيث من المحتمل أن تتعرض الشركات الأكبر حجما لتركيز سياسى (ضرائب أعلى، ورقابة على الأسعار، ومسئولية اجتماعية وبيئية ، وغيرها ، وذلك بمقارنتها بالشركات صغيرة الحجم (عفيفى، ٢٠٠٨) .
- لجنة المراجعة Audit Committee : أشارت دراسة (Jean &Haitao,2012)الى دور لجان المراجعة فى الحد من التصرفات الانتهازية الإدارية فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح والغش المحاسبى ، كما تشير هيئة التقرير المالى (FRC,2008) إلى أن تفعيل دور لجان المراجعة يؤدى الى تطبيق أساليب محاسبية متحفظة، وذلك بالارتكاز على عدد من المحددات من أهمها: الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، وعدد مرات اجتماع اللجنة، وحجم لجنة المراجعة (PCAOB, 2008).
- الرافعة المالية Financial leverage: تعد الرافعة المالية أحد خصائص جودة المراجعة، حيث تمثل الديون ضغوطًا على منشآت الأعمال قد تؤدى إلى زيادة احتمالية فشلها أو تعثرها المالى مما قد يدفعها إلى المحافظة على مستوى معين من الأرباح(السهلي ، ٢٠٠٩) ، كما أشارت دراسة (Ballesta andMeca, 2005) الى أن الشركات التي تعتمد على الديون بدرجة كبرى يكون احتمال تلقيها تقريرًا معدلا أو متحفظًا أكبر.

٢- الدراسة الميدانية :

١/٢متغيرات الدراسة :

فى ضوء الفروض التى تم صياغتها فان متغيرات الدراسة كالأتى :

١ – **حجم مكتب المراجعة Audit Size (مستقل):** يتم اعطاء قيمة Dummy value (١)اذا كان مكتب المراجعة من مكاتب المراجعة الأربعة العالمية ، (٠) بخلاف ذلك (Wang et al., 2008 ; Lennox and Pittman, 2010b) ، ويرمز لها بالرمز Asize .

٢-**التخصص الصناعى Audit Specialist(مستقل) :** يتم اعطاء متغير لكل نوع قطاع ، واعتمدت عليها دراسة (DeAngelo, 1981, Basu,1997;Srivastava &Tse,2007) ، ويرمز لها بالرمز Aspect

٣- **حجم لجنة المراجعة Audit Committee Size(مستقل):** تتحدد بعدد أفراد لجنة المراجعة لكل شركة من العينة .

٤- **حجم الشركة Company Size**(مستقل): يتم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعى لاجمالى الأصول فى نهاية العام وتم أخذها فى العديد من الدراسات Bushman &Piotroski,2006)ويرمز لها Csize.

٥- **الرافعة المالية Financial Leverage (مستقل):**ويتم قياسها اجمالى الألتزامات على اجمالى الأصول فى نهاية العام (Shuto&Takada,2010) ، ويرمز لها Fleverge

٦- **المراجعة المشتركة Joint Audit (مستقل):** يتم اعطاء متغير وهمى (١) اذا كانت الشركة تطبق المراجعة المشتركة ، (٠) بخلاف ذلك ، ويرمز لها Jaudit.

٧- **الممارسات المحاسبية المتحفظة Accounting Conservatism (تابع):** ويتم استخدام النسبة Book/Market ، اذا زادت هذه النسبة عن واحد صحيح يشير الى أن الشركة تمارس

سياسات أكثر تحفظا عن غيرها ، ويرمز لها (B/M)

٢/٢ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٣، وقد تم التركيز على الشركات الأكثر نشاطا وفقا لكتاب الافصاح السنوى الصادر عن البورصة المصرية ، وتم تحديد 50 شركة من الأكثر نشاطا مع استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية نظرا للاختلاف بينها وبين الشركات المقيدة فى البورصة فى مدى الزامية تطبيق المراجعة المشتركة ، واستبعاد شركات قطاع الاعمال العام نظرا لمراجعتها من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات (خضوعها للمراجعة المزدوجه) ، وأن تتوافر القوائم المالية والبيانات المطلوبة لمدة خمس سنوات متتالية خلال الفترة من ٢٠٠٨وحتى ٢٠١٣، وألا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى.

وتمثلت مصادر جمع بيانات الدراسة عن عينة الدراسة من أربعة مصادر كالتالى :

أ- المواقع الإلكترونية لشركات العينة.

ب- كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

ج- شركة مصر لنشر المعلومات وموقعها http://www.egidegypt.com.

ولأغراض الدراسة تم تصنيف الشركات الى القطاعات المختلفة حسب النشاط ، ووفقا للتقسيم القطاعى مقسمه على ١٢ قطاع بعد استبعاد البنوك والخدمات المالية .

جدول (١)

الشركات المقيدة فى البورصة المصرية وفقا للتقسيم القطاعى

المسلسل	القطاع	الشركة
١	الموارد الأساسية	5
٢	التشييد والبناء	٦

٣	الكيماويات	٤
٤	الاتصالات	٢
٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٨
٦	السياحة والترفيه	٣
٧	أغذية ومشروبات	٤
٨	منتجات منزلية وشخصية	٧
٩	التعدين	٢
١٠	الأدوية	١
١١	العقارات	٧
١٢	التكنولوجيا	١
	الاجمالى	٥٠ شركة

٢/ ٣ اختبارات فروض الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة:

- تم التشغيل الالكترونى لبيانات الدراسة باستخدام الحزمه الالكترونى للبرنامج الاحصائى SPSS, Ver.,20 فى اجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية التى تم ادخالها لعدد من ٥٠ شركة من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية، مع استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية ، وعدد من الشركات لفقد بعض البيانات لها ، وبالتالى يتم التحليل لعدد من المشاهدات ٣٠٠ مشاهده.
- تحليل الانحدار المتدرج : Stepwise Regressionلتحديد تأثير أبعاد المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فى الفرض الأول والثانى من فروض الدراسة .
- تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression : لتحديد تأثير المتغير المستقل (المراجعة المشتركة) على المتغير التابع (الممارسات المحاسبية المتحفظة) فى الفرض الثالث.
- اختبار T لعينتين مستقلتين t-test for Independent Samples: ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة متوسطي

مجموعتين من البيانات المستقلة، لمعر فة ما إذا كان الفرق بينهما فرقً حقيقي أم غير حقيقي، ويتم تطبيق هذا الاختبار لدراسة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين اشتراك مكتبين فى عملية المراجعة أحدهما من مكاتب المراجعة العالمية Big 4 وبين اشتراك مكتبين لا ينتميا لمكاتب المراجعة العالمية

٤/٢ تحليل البيانات واختبارات الفروض والنتائج:

٢/ ٤/ ١ الاحصاء الوصفى:

تم اجراء التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج (SPSS,Ver20) ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة على أساس قيم المتوسطات الاحصائية والانحرافات المعيارية ،

جدول (٢)

نتائج التحليل الوصفى للمتغيرات بالمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى

	التحفظ Conservatism	الرافعة المالية financial leverage	حجم الشركة company size
حجم العينه	300	300	300
المتوسط الحسابى	.8813	1.1280	21872966.0131
الانحراف المعيارى	2.64583	1.54661	108985688.44519
المدى	46.00	16.18	997497061.00

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابى للتحفظ بلغ ٠.٨٨١٣، أما الرافعة المالية بلغ متوسطها ١.١٢، و يبلغ متوسط

حجم الأصول فى الشركات ٢١٨٧٢٩٦٦.٠١٣ ، وتتفق هذه المتوسطات مع العديد من الدراسات (المليجى ،٢٠١٤: محمد ، ٢٠١٤ ، Hamdan et al.,2012)

٢/ ٤/ ٢ اختبارات الفروض :

٢/ ٤/ ٢ /١ الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوى لخصائص جودة المراجعة على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة.

لاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الا نحدار المتدرج للعلاقة بين المتغير التابع (الممارسات المحاسبية المتحفظة) ، والمتغيرات المستقله (حجم الشركة ، حجم مكتب المراجعة ، حجم لجنة المراجعة ، الرافعة المالية ،التخصص الصناعى) ، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS ،على النحو التالى :

جدول (٣)
معاملات الانحدار المتدرج للمتغيرات المستقلة على الممارسات المحاسبية المتحفظة

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF	Sig.	النموذج	التقديرات		
				درجات الحرية	مستوى الدلالة		معامل الإنحدار	T	Sig
الممارسات المحاسبية المتحفظة	**0.26**	**.069**	22.19	1	0.00	الثابت	0.38	**2.36**	**0.01**
				298					
				299		حجم الشركه	**0.11**	**2.7**	**0.007**
						حجم مكتب المراجعه	**-0.36**	**2.2**	**0.02**
						تخصص المراجع	**0.54**	**1.99**	**0.047**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

تم استخدام الانحدار المتدرج Stepwise Regression للتعرف على خصائص الجودة المؤثره فى تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة ، ويظهر الجدول

السابق النتائج ، وبلغ معامل التحديد R^2 ٠.٠٦٩ وبلغت Fالمحسوبة ٢٢.١٩ بمستوى معنوية قدره (٠.٠٠) ممايشير الى صلاحية النموذج ، ومما يتضح أن خصائص الجودة التى تؤثر على اختيار ممارسات المحاسبة المتحفظة بالترتيب هو حجم الشركة بمستوى معنوية (٠.٠٠٧) ، وهذا يتفق مع دراسة دراسة السهلى، ٢٠٠٩ ، بوجود تأثير معنوى لحجم الشركة على مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة ، ويتعارض مع دراسة (كساب، ٢٠١١) على وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم الممارسات المحاسبية المتحفظة ، كذلك يؤثر حجم مكتب المراجعة بمستوى معنوية (٠.٠٢)، حيث تتأثر الممارسات المحاسبية المتحفظة بحجم مكتب المراجعة فمكاتب المراجعة الكبيرة إلى المحافظة على سمعتها، وتقليل التكاليف التى تتحملها من حدوث الأخطاء وهذا يتفق مع دراسة (Hamdan et al., 2012) ، كذلك يوجد تأثير معنوى لتخصص المراجع على الممارسات المحاسبية المتحفظة بمستوى معنوية (٠.٠٤٧) ، وهذا يتفق مع دراسة Kwon et al.,2006; Srivastava and (Tse,2007) إلى أن التحفظ يختلف بين الشركات تبع لطبيعة الصناعة فالشركات التى تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كالاتصالات والحاسبات تتميز بقدر أكبر من التحفظ مقارنة مع الشركات التى تعمل فى مجال الزراعة والأغذية ، وتتعارض مع دراسة (Hamdan et al.,2012) فى عدم تأثير الرافعة المالية وعدد أفراد لجنة المراجعة على الممارسات المحاسبية المتحفظة ، ومن خلال ماسبق يتضح رفض الفرض الأول جزئيا، حيث أثبتت نتائج التحليل وجود تأثير معنوى لثلاثة متغيرات فقط من خصائص جودة المراجعة (حجم الشركه - حجم مكتب المراجعة – التخصص الصناعى) على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة .

٢/٢/٤/٢ الفرض الثانى : **لا يوجد تأثير معنوى لخصائص**

جودة المراجعة على تطبيق المراجعة المشتركة.

لاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الا نحدار المتدرج للعلاقة بين المتغير التابع (المراجعة المشتركة) ، والمتغيرات المستقله (حجم الشركة - حجم مكتب المراجعة - حجم لجنة المراجعة - الرافعة المالية - التخصص الصناعى) ، على النحو التالى:

جدول (٤)

معاملات الانحدار المتدرج للمتغيرات المستقلة على المراجعة المشتركة

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig. مستوى الدلالة	النموذج	التقديرات معامل الإنحدار	T	Sig.
المراجعة المشتركة				3		الثابت	0.22	**0.94**	**0.3**
	0.22	**0.05**	5.38	296	0.001	حجم لجنة المراجعة	**-0.078**	**-2.6**	**0.007**
				299		حجم مكتب المراجعة	**-0.153**	**-2.6**	**0.008**
						حجم الشركة	**0.30**	**2.05**	**0.041**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار المتعدد المتدرج Stepwise Regression للتعرف على خصائص الجودة المؤثره فى استخدام المراجعة المشتركة ، ويظهر من الجدول رقم (٣) أن معامل التحديد R^2 (٠.٠٥) وبلغت F المحسوبة ٥.٣٨ بمستوى معنوية قدره (٠.٠٠١) ممايشير الى صلاحية النموذج ، ومما يتضح أن خصائص الجودة التى تؤثر على اختيار المراجعة المشتركة بالترتيب هو حجم لجنة المراجعة

بمستوى معنوية (٠.٠٠٧) وحجم مكتب المراجعة بمستوى معنوية (٠.٠٠٨) و حجم الشركة بمستوى معنوية (٠.٠٤١)، وهذا يتعارض مع دراسة (الديسطى ،٢٠١٤) ، بينما لايؤثر تخصص مكتب المراجعة والرافعة المالية على اختيار المراجعة المشتركة، ومن خلال ماسبق يتضح رفض الفرض الثانى جزئيا، حيث أثبتت نتائج التحليل وجود تأثير معنوى لثلاثة متغيرات فقط من خصائص جودة المراجعة (حجم لجنة المراجعة -حجم الشركه - حجم مكتب المراجعة) على تطبيق المراجعة المشتركة .

٢/٤/٢/ ٣ الفرض الثالث : لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق المراجعة المشتركة على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة.

لاختبار هذا الفرض يتم إجراء تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير التابع (الممارسات المحاسبية المتحفظة) ، والمتغير المستقل (المراجعة المشتركة) ، على النحو التالى:

جدول ٥

نتائج تحليل الا نحدار البسيط للعلاقة بين المتغير التابع (الممارسات المحاسبية المتحفظة) ، والمتغير المستقل(المراجعة المشتركة)

المتغير التابع	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig * مستوى الدلالة	النموذج	معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig * مستوى الدلالة
الممارسات المحاسبية المتحفظة	0.108	0.012	3.55	1	0.06	الثابت	1.15	12.22	0.000
						المراجعة المشتركة	-0.308	-1.88	0.061

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

تم استخدام الانحدار البسيط Regression للتعرف على تأثير المراجعة المشتركة على استخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة، ويظهر الجدول السابق النتائج ، وبلغ معامل التحديد R^2 (٠.١٠٨) ، وبلغت (F) المحسوبة ٣.٥٥ بمستوى معنوية

قـــدره (٠.٠٦) ممايشـــير الـــى صلاحية النموذج ، ووجود تأثير معنوى للمراجعة المشتركة على الممارسات المحاسبية المتحفظة ، وهـــو مـــا يتفـــق مـــع دراســـة (Haapamaki, et al.,2012 ،). ومما سبق يتضح رفض الفرض الثالث، حيث أثبتت نتـــائج التحليـــل وجـــود معنـــوى لتطبيق المراجعة المشتركة على تطبيـــق الممارســـات المحاســـبية المتحفظة.

وبدراسة تأثير مدى تأثير المراجعة المشتركة من خلال اشـــتراك أحـــدهما مـــن مكاتـــب المراجعـة العالميـة BIG 4، أو اشتراك مكتبين كلاهما ليسا من BIG4 علـــى الممارســـات المحاسبية المتحفظة **باستخدام اختبار T**، فان نتائج الاختبار تشير الى أنه يوجد تأثير لاستخدام مكتبين من مكاتب المراجعة التى لاتنتمى لمكاتب المراجعة العالمية ترتيبه (الأول) حيث بلغت ت المحسوبه ١.٩٧ بمستوى معنويه (٠.٠٤٧)، بينما اشتراك أحد مكاتب المراجعة Big 4 مع أحد مكاتب المراجعة الأخرى ترتيبه (الثانى) على استخدام الممارسات المحاسبية المتحفظة ، بلغت ت المحسوبه ٢.٦٨ بمستوى معنويه (٠.٠٠٨)، وهذا يتفق مع دراسة (Lobo,et al.,2014).

٣ ـ الخلاصة والنتائج والتوصيات :

٣ / ١ الخلاصة والنتائج :

ازدادت درجة الممارسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية عقب وقوع الأزمة المالية العالمية ، وتوالت العديد من الدراسات التى تناولت الممارسات المحاسبية المتحفظة وعلاقته بالعديد من المتغيرات مثل جودة المراجعة وغيرها ، كما تزايدت فى الآونة الأخيرة الدراسات المتعلقة بالمراجعة المشتركة بعد اصدار المفوضية الأوروبية للورقه الخضراء عام ٢٠١٠ ومناداتها بأهمية المراجعة المشتركة للحد من التركز السوقى لمكاتب المراجعة العالمية Big 4ولذلك تعرضت الباحثة فى هذه الدراسة لمدى تأثير خصائص

جودة المراجعة على كلا من الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة وقد تم تقسيم البحث الى عدة نقاط باستعراض الاطار النظرى للمماسات المحاسبية المتحفظة، والمراجعة المشتركة وخصائص جودة المراجعة بما يخدم هدف البحث ، وباجراء الدراسة الميدانية على عدد ٥٠ شركة من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية ، وباختبار فروض الدراسة توصلت الباحثة الى النتائج الآتيه :

- يوجد تأثير معنوى لخصائص الجودة على اختيار الممارسات المحاسبية المتحفظة بالترتيب هو حجم الشركة بمستوى معنوية ايجابى (٠.٠٠٧) ، وهذا يتفق مع دراسة دراسة السهلى، ٢٠٠٩ ، بوجود تأثير معنوى ايجابى لحجم الشركة على مستوى الممارسات المحاسبية المتحفظة فى الشركات السعودية، ويتعارض مع دراسة (كساب، ٢٠١١ م) على وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم الممارسات المحاسبية المتحفظة ، كذلك يؤثر حجم مكتب المراجعة تأثيرا سلبيا بمستوى معنوية (٠.٠٢)، حيث تتأثر الممارسات المحاسبية المتحفظة عكسيا بحجم مكتب المراجعة ، فمكاتب المراجعة الكبيرة تسعى إلى المحافظة على سمعتها، وتقليل التكاليف التى تتحملها من حدوث الأخطاء ، ولذلك تكون الشركات أكثر ثقة فى الاعتماد على مكاتب المراجعة الكبيرة ، وهذا يتفق مع دراسة Hamdan et al.,2012)) ، كذلك يوجد تأثير معنوى ايجابى لتخصص المراجع على الممارسات المحاسبية المتحفظة بمستوى معنوية (٠.٠٤٧) ، وهذا يتفق مع دراسة (Kwon et al.,2006; Srivastava and Tse,2007) إلى أن التحفظ يختلف بين الشركات تبعا لطبيعة الصناعة فالشركات التى تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كالاتصالات والحاسبات تتميز بقدر أكبر من التحفظ مقارنة مع الشركات التى تعمل فى مجال الزراعة والأغذية، بينما لم يؤثر حجم لجنة المراجعة ويمكن أن

تفسره الباحثة بالاكتفاء بعدد أفراد لجان المراجعة فقط كمتغير دون الأخذ فى الأعتبار المتغيرات الأخرى كاستقلالية لجنة المراجعة ، وعدد الافراد التنفيذين مقابل غير التنفيذين ومدى وجود خبير مالى ضمن الأعضاء التنفيذين ، وهو ماتتطلبه الدراسات المستقبلية أخذه فى الاعتبار.

- يوجد تأثير معنوى لخصائص الجودة التى تؤثر على اختيار المراجعة المشتركة بالترتيب هو حجم لجنة المراجعة بمستوى معنوية (٠.٠٠٧) وحجم مكتب المراجعة بمستوى معنوية (٠.٠٠٨) و حجم الشركة بمستوى معنوية (٠.٠٤١) وهذا يتعارض مع دراسة (الديسطى ،٢٠١٤) ، بينما لايؤثر تخصص مكتب المراجعة على اختيار المراجعة المشتركة، وهذا يفسره تزايد حجم الشركة يدفع الشركة الى المراجعة المشتركة لتجنب أى مخاطر تتعرض لها وزيادة الموثوقية فيها ، كمايفسر التأثير السلبى لمكتب المراجعة وتطبيق المراجعة المشتركة ، بأن مكاتب المراجعة الكبيرة تسعى للمحافظة على سمعتها وترتبط بخبرة أكبر من مكاتب المراجعة الصغيرة يرتبط بحجم مكتب المراجعة ، وبتأثير لجنة المراجعة والتى تعد أحد محددات الحوكمة والتى جاءت بشكل عكسى كلما نقص حجم لجان المراجعة أدى الى الحاجة الى المراجعة المشتركة ، أما التخصص الصناعى لم يظهر له تأثير وتفسره الباحثة بأن اشتراك مكتبين يتلافى المشاكل من عملية عدم التخصص .
- ووجود تأثير معنوى سلبى للمراجعة المشتركة على الممارسات المحاسبية المتحفظة وهو ما يتعارض مع دراسة (Haapamaki,et al.,2012)، كما تعد الشركات التى تعتمد على المراجعة المشتركة من خلال مكتبين من مكاتب المراجعة التى لاتنتمى لمكاتب المراجعة العالمية أكثر استخداما للممارسات المحاسبية المتحفظة عن تلك الشركات التى تعتمد على أحدهما - مكتب مراجعة عالمى Big4 والأخر لاينتمى لها – ويفسر ذلك بأن مكاتب المراجعة التى لاتنتمى الى مكاتب المراجعة العالمية

(البديل الأول) أكثر تخوفا وبالتالى أكثر اعتمادا على الممارسات المحاسبية المتحفظة.

وهذا يتفق مع دراسة (Lobo,et al.,2014)

٢/٣ التوصيات والبحوث المستقبلية :

فى ضوء ماتوصلت اليه الباحثة توصى الباحثة بالآتى :

- أن تتولى هيئة الرقابة والاشراف فى البورصة المصرية بدراسة نماذج التحفظ المحاسبى والعمل على تعميم أحد هذه النماذج للشركات المقيدة فى البورصة لتسهيل عملية المقارنة بين الشركات وبعضها ، واجراء التحليل المالى .
- ان تتولى الهيئات المهنية لاصدار المعايير المحاسبية تحديد الارشادات التى تساعد فى تحديد مدى ممارسات التحفظ المحاسبي المرغوب فيها فى القوائم المالية ككل أو لأحد عناصرهامما يسهل من عملية قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتحديد نوعه وعلاقته بمحددات الحوكمة.
- التركيز على دراسة دوافع الاستعانة بالمراجعة المشتركة خاصة مع تزايد الأراء بأهميتها فى تحسين جودة المراجعة فى الآونة الأخيرة ، ومع خاصة فى البيئة المصرية التى تعد مجالا خصبا لدراستها حيث يتم تطبيقها بصورة الزامية فى البنوك ، و بصورة اختيارية فى شركات المساهمة المصرية ، ومع تزايد اتجاه شركات المساهمة المصرية للأخذ بها .
- فى ظل تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات ، ومع اصدار دليل الحوكمه المصرى ٢٠١١، هناك حاجة لدراسة العلاقة بين محددات الحوكمة وعلاقتها بكل من الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة .
- زيادة الدراسات البحثية لدراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة والممارسات المحاسبية المتحفظة من جهة ، و جودة المراجعة بما يعكس حقيقة الارتباط بينهما .

٤- المراجع :

١/٤ المراجع باللغة العربية :

- الديسطى، محمد محمد عبد القادر،(٢٠١٤) ،" المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية – دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات ادارة الأرباح فى الشركات المساهمة"،**المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ،جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والثلاثون ،العدد الأول، ص ص ١٩-٣٩.
- السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٩)، " التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية" ،**المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد (١٦)، العدد الأول ، ص ص:١-٢٢.
- الهريدى ،على محمود مصطفى ، (٢٠١٥) ،" تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ،كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ،المجلد الثانى والخمسون ، العدد الأول، ص ص ١١٢- ١٥٥.
- خليل ، عبد الفتاح أحمد على خليل ،(٢٠٠٤) ،" قياس البعد الاختيارى للدور الحوكمى للمراجعة فى الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ، ص ص ١٨٥-٢٤١.
- شيتوى ،أيمن أحمد، (2010) ،"تأثير مخاطر الدعوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي فى الشركات المتهمة بالتلاعب :بالتطبيق على سوق الاسهم المصرية" ، **مجلة الأدارة العامة** ،جامعة المللك سعود، المجلد الخمسون ،العدد الرابع، ص ص ١٥-٤٠.
- عبية ،أحمد حسين أحمد الدسوقى (٢٠١٥) ،"أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة :دراسة تطبيقية على شركات

المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

- عفيفى ،هلال عبد الفتاح ، (٢٠١١)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح– دراسة اختبارية فى البيئة المصرية" ،**المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١٦٠-١٧٠.
- عوض ،آمال محمد محمد ،(٢٠١١)، "دراسة واختبار مدي تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٩١-١٤٥ أبريل.
- قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، جمهورية مصر العربية .العدد ٤٠، ص ص ٢٦٢٧-٢٧٠٤.
- قانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات " ، جمهورية مصر العربية ، العدد٢٣ تابع ،ص ص ٢-٢٠.
- قانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد .الجريدة الرسمية ،العدد ٢٧ مكرر(ء) ،مهورية مصر العربية .
- متولى ،احمد زكى حسين متولى، (٢٠١٣)،" قياس تأثير المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة فى بورصة الأوراق المالية"،**المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثانى، العدد الرابع، ص ص٤٠٢- ٤٥٩ .
- محمد ،حسناء عطية حامد (٢٠١٤) ،" التحفظ المحاسبي فى ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية : دراسة تطبيقية فى بيئة الاعمال المصرية"، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

- مليجى عبد الحكيم مليجى،مجدى ،(٢٠١٤)، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الممارسات المحاسبية المتحفظة فى التقارير المالية:دليل من البيئة المصرية" ،**المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ،كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مجلد ١، عدد ١، يناير، ص ص ٢٤٦- ٣٠٤
- موقع البورصة المصرية WWW.egx.com.eg
- موقع المعلومات المباشرة WWW.mubasher.Info
- موقع الهيئة العامة للرقابة المالية WWW.efsa.gov.eg
- موقع شركة مصر لنشر المعلومات http://www.egidegypt.com

٢/٤ : المراجع باللغة الأجنبية :

- Ahmed, A., Billings, B., Morton, R., Harris, M., (2002). "The Role Of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs". **The Accounting Review**, Vol.77, pp.867–890.
- Alam, P., and Petruska, k. (2012)," Conservatism, SEC Investigation, and Fraud"**, journal of Accounting and Public Policy**, Vol.31, No.4, pp.399-431.
- Alanezi, F., Alfaraih, M., Alrashaid, E., and Albolushi, S., (2012). Dual/Joint Auditors and the Level of Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS-

and Applied Research,Vol.5,No2,pp7-42.

- Ball, R., and Shivakumar, L. (2005)."Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition TimeLiness". **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39, No,(1), pp.83-128.
- Ballas, A. and Fafaliou, I., (2008), "Market Share and Concentration in The EU Auditing Industry:the Effects of Anderson,Sdemise" , **International Advences In Economic Research** ,Vol.14,pp485-497.
- Basu, S, (1997)," The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 24, p.4.

Required Disclosure):"The Case of Financial Institutions in Kuwait", **Journal of Economic and Administrative Sciences**, Vol. 28, No.2, pp. 109-129.

- Arens,A.,Elder,R. and Beasley,M,(2012),"An Integrated Approach",14th Edition,Global Edition, Pearson Education.
- Audousset-Coulier, S, (2012), Two Big OR Not The Two Big? Consequences Of Appointing Two Big 4 Auditors on Audit Pricing in a Joint Audit Setting ".**working paper**.
- Baldauf, J. and Steckel, Joint Audit "R. (2012), and Accuracy Of The Auditor's Report: An "Emprical Study ,**International Journal of Economic Sciences**

the European Commission Green Paper Right? An Evaluation OF The French Experience With Joint Auditing,SSRN,workingpaper,retrievedfrom http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2165595 (28.11.2012).

- (2013),"joint Bulletin, E., of Part1", Audit Code Education Funding Agency, Department OF Education.

- Bushman, R.M., and Piotroski, J.D. (2006). Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions. **Journal of Accounting & Economics**, Vol.42, No. (1-2), pp.107-148.

- Chang, J. and Hwang, R.,(2010)," Litigation

- -------- , (2005)," Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling ", **Review of Accounting Studies**, Vol .10,p313 .

- Basu, S. (2001),.' Discussion of "ON the Asymmetric Recognition Of Good and Bad News In France, Germany and The United Kingdom. **Journal Of Business Finance & Accounting**, Vol. 28, pp.1333–1349.

- Beaver, W. and Ryan, S. (2000)," Biases and lags In Book Value and Their Effects on The Ability of The Book-to-Market Ratio To Predict Book Return ON Equity**, Journal of Accounting Research**, Vol. (38), pp.127-148.

- Bédard, J., Piot, C., and Schatt, A. (2012): Was

Accounting Review, Vol. 87, No. (1),pp.149–171.

- De angelo, L., (1981)," Audit OR Independence, "Low-Balling" and Disclosure Regulation"**Journal of Accounting and Economics**, Vol.3,pp.113–127.
- Defond, M., and J. Jiambalvo. (1993), "Factors Related To Auditor-Client Disagreements over Income-Increasing Accounting Methods,**Contemporary Accounting Research**, Vol. 9 (spring),pp. 411-431.
- Deng,M.,Lu,T., Simunic,D.and Ye,M.,(2014),"Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality ", **Journal OF Accounting** Environment and Auditors' Decisions To Acceptclients'Aggressive Reporting", **Journal Account. Public policy**, Vol.29. pp 281-295.
- Chung, H., Wynn, J.,(2008), "Managerial Legal Liability Coverage and Earnings Conservatism", **Journal of accounting and Economics**,Vol.46, pp.135-153.
- Copley, P and Doucet, M., (1993),"The Impact of Auditor Quality On The Valuation of New Issues", **Journal of Accounting & Economics**", ,Dec.Vol.14, Iss.4,pp375-400.
- Dao, M., Raghunandan, k., and Rama, d. V. (2012), "Shareholder Voting On Auditor Selection, Audit Fees, and Audit Quality", **The**

Financial Reporting Become More Conservative?", **Journal OF Accounting and Economics**.,Vol. 29, No.3,pp. 287-320.

- Goh, B., W., and Li, D., (2011), "Internal Controls and Conditional Conservatism".**The Accounting review**, Vol. 86, pp.975-1005.
- Gonthier-Besacier, N. And Schatt, A. (2007)," Determinants of Audit Fees For French Quoted Firms",**Managerial Auditing Journal**, Vol.22,No,(2), pp. 139-160.
- Habib,A.,and Bhuiyan,B.,"Audit Firm Industry Specialization and The Audit Report lag", **Journal of International OF International Accounting , Auditing Research** ,Vol.52,No.,5,pp. 1029-1060.
- EC (2010), Green Paper: Audit Policy: Lessons From the Crisis, Brussels: European Commission.
- Ec (2011b), Restoring Confidence In Financial Statements: The European Commission Aims at a Higher Quality, Dynamic and Open Audit Market, Brussels: European Commission.
- Financial Accounting Standards Board (1980), Statement oF Financial Accounting Concepts No.2, "Qualitative Characteristics of Accounting Information", Stamford/ Norwalk.
- Givoly, D. and Hayn, C. 2000,"The Changing Time-Series Properties OF earnings, Cash Flows and Accruals: Has

Relevance of the Value-Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 31, pp 3-75.

- Hwang, N. and Chang, C.,(2010) ,"Litigation Environment and Auditors' Decisions To Acceptclients'Aggressive Reporting ", **Journal Account&. Public Policy**, Vol.29, pp 281:295.

- IFAC, (2006),"Code OF Ethics", **International Federation OF Accountants**" ,London, UK;IFAC.

- International Accounting Standards Board (IASB), (1989), Framework For the Preparation and Presentation OF Financial Statements, **International and Taxation**,Vol.20,pp.32-44.

- Hamdan, A., M., M., Kukrija G., Awwad, B., and Dergham, M., (2012)," The Auditing Quality and Accounting Conservatism", **International Management Review**, Vol. 8 , No. 2,pp33-51.

- Haynes, C and Boone, LLP (2002)," Audit Committee Thinking Post –Enron", KPMG Directions Round table, Dallas, Texas.

- Holm, C. And Thinggaard, F., (2011), "Joint Audits – Benefit or Burden?", http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1702867,accessed 31/08/2012.

- Holthausen, R., & Watts R., (2001), "The

- Knechel,W.,Krishnan ,G.,Pevzener,M.,Shefchik ,L., and Velury ,U.,(2013),"Audit Quality : Insights From The Academic Literature", **Auditing:AJournal Of Practise and Theory** ,Vol.32,(Supplement 1),pp.385-421.
- KPMG (2010), "Response to the Consultation on the Green Paper: Lessons fromtheCrisis', ttps://circabc.europa.eu/d/d/workspace/spacesstore/ed008852-dc94-4966-8ecb-17dde3b386e9/kpmg%20en.pdf, accessed 12/11/2012.
- Krishnan, G.(2003a),"Audit Quality and The Pricing Of Discretionary Accruals",**Auditing:A Journal Of Practise Accounting Standards Committee Foundation,** London.
- International Organization OF Securities Commissions (IOSCO),(2002)," Principles Of Auditor Independence and The Role OF Corporate Governance In Monitoring An Auditor's Independence",Oct.,pp.2-3.
- Kadous, kathryn,(2000),"The Effects OF Audit Quality and Consequence Severity On Juror Evaluations Of Auditor Responsibility For Plaintiff Losses", **The Accounting Review**, Vol. 75, No. 3, july. Available at ssrn:http://ssrn.com/abstract=215250.

Vol.27, No. (1), pp. 209–247.

- Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N., and Kettunen, J., (2012), "Struggle Over Joint Audit: On Behalf Of Public Interest?", **working paper**.
- Lin., J& Hwang, M.(2010),"Audit Quality,Corporate Governance, and Earnings Management :Ameta – Analysis", **International Journal of Auditing**, Vol.14,No.1,pp57-77.
- Liu ,F. and Thornton, B.,(2008)," Litigation Risk, Price-To-Book and Conservatism In Financial Reporting" , http://ssrn.com,
- London Economics.(2006),Study On The Economic Impact Of Auditors's Liability Regims ,available at : **and Theory**,Vol.85,No.1,pp.45-84.
- Lafond, R., and Watts, R, (2008)," The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, Vol.83, No.2, pp.4-7.
- Lafond, R., Roychowdhury, S., (2008),"Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research**, Vol.46,pp 101–35.
- and Liu,C., Lee, C.W.J., Wang,T.,(1999)," The150-Hour Rule", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 27,pp203–228.
- Lennox, C. and Pittman, J., (2010),"Big Five Audits and Accounting Fraud", **Contemporary Accounting Research**,

Vol. 63, No. (1), pp.55–73.

- Paugam, L., and Casta, F.,(2012),"The Effects Of Joint Auditor Pair on Timely loss Recognition: Evidence From Impairment Tests. Working paper ,1"workshop"audit-em',lyon/iae,poitiers/universiteparis-dauphine,**available at ssrn-e library.**
- Penman, S. and Zhang, X., (2002), "Accounting Conservatism, The Quality Of Earnings, and Stock Return", **The Accounting Review**, Vol.77, No. 2,pp 237 – 264.
- Piot, C. and Janin, R., (2005), " Audit Quality and Earnings Management In France. Working paper, **available on ssrn- e library**.

http://ec.europa.eul/internal market /auditing/liability/index/en.htm.

- Mitra ,Santanu, Jaggi,Bikki, and Hossain,Mahmud,(2013), " Internal Control Weaknesses and Accounting Conservatism: Evidence From The Post– Sarbanes– Oxley Period", **Journal Of Accounting, Auditing& Finance,**Vol.28,No.(2),pp. 152–191.
- Norton, P.,(2010),"**Using Financial Accounting Information** ", International Edition, The MC.Graw-Hill.Companies,p.59.
- Palmrose,Z.,(1988),"An analysis Of Audit OR Litigation and Audit Service Quality. **The Accounting Review**,

In Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.44, pp2-31.

- Sarbanes-Oxley Act (2002),"Approved By The American Congress ON July, 30th .

- Shuto, A., and Takada,T., (2010),"Managerial Ownership and Accounting Conservatism In Japan: A Test OF Management Entrenchment Effect**. Journal of business finance & accounting**, Vol. 37, No. (7 - 8), pp. 815-840.

- Srivastava, A., and Tse, S., (2009),"A New Approach to Measuring Accounting Conservatism and the Contribution OF Accelerated Loss Recognition VS. Delayed Gain Recognition to Trends in Conservatism",

Ratzinger – Sakel, C., Audousset- Coulier, S., Kettunen,J., and Lesage,C., (2012)," Struggle over Joint Audit :On Behalf Of Public Interst ? ",Working Paper.

- ——————————

- ——————————

,(2013)," —————— Joint Audit: Issues and Challenges For Researchers and Policy-Makers", **Accounting in Europe**, Vol.10, No. (2), pp.175-199.

- Reisch, John, T., (2000),"Ideas For Future Research On Audit Quality ", **The Auditor's Report**,Vol.24, No,1, pp.1-5. fall,

- Roychowdhury, S., and ,)2007(Watts, R., "Asymmetric Timeliness Of Earnings, Market -To-Book and Conservatism

- Watkines, A., Hillison, W., and Morecrof, S., (2004)," Audit Quality: A Syunthesis of Theory and Emprical Evidence", **Journal of Accounting Literature**,Vol.23, pp153-193.
- Watts, R., (2003a),"Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. **Accounting horizons**, Vol. 17, No.(1), 207-221.
- ———— (2003b). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, accounting setting, **Journal of accounting and economics,** vol. 31, No,(1), pp 3-75.
- Zerni, M., Haapamaki, E., Jarvinen ,T., and Niemi ,L., (2012),"Do joints Audits Improve available at : WWW. ss rn . com.
- Sutton, S., G., and Lampe, C. j., (1991), "A Framework For Evaluating Process Quali ty For Audit Engagements", **Accounting & Business Research** , (Wolters Kluwer UK),Vol. 21 ,No.83,pp.275-288.
- Walton, P. and W. Aerts, (2010),"Global Financial Accounting and Reporting ", Second Edition, The MC.GRAW-Hill.Companies, p.75.
- Wang, q. T.j. Wong, l. Xia, (2008),"State Ownership, The Institutional Environment, and Auditor Choice: Evidence From China", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 46, pp. 112–134.

Economics Papers from University Paris Dauphine From Paris Dauphine University.

- Zhang, X.,(2008),"The Contracting Benefits of Accounting Conservatism To Lenders and Borrowers", **Journal of Accounting and Economics**,Vol .45,pp.27-54..

Audit Quality? Evidence from Voluntry Joint Audits", **European Accounting Review**, Vol.21, No.4, pp731-765.

- Zhan,D, Lobo,G.,Casta,J., and Paugam,l.,(2013)," The Effect of joint Auditor pair on Timely Recognition Evidence from Impairment Tests", Accepted Paper Series **,**

الملاحق

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.263[a]	.069	.066	1.30072

a. Predictors: (Constant), Aspecilist

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.550	1	37.550	22.195	.000[b]
	Residual	504.175	298	1.692		
	Total	541.725	299			

a. Dependent Variable: CONSERVATISM
b. Predictors: (Constant), Aspecilist

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	.382	.161	.168	2.369	.018
	Lncsize	.11	.0407	.048	2.7	.007
	Asize	-.36	.1636	.158	2.2	.02
	Aspecilist	.54	.023	.263	1.99	.047

a. Dependent Variable: CONSERVATISM

Excluded Variables[a]

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
Leverage	-.012-[b]	-.203-	.839	-.012-	.934

a. Dependent Variable: CONSERVATISM

b. Predictors in the Model: (Constant), Aspecilist

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.113[a]	.013	.010	.47247
2	.169[b]	.029	.022	.46949
3	.22	.0484	.0422	..7769

a. Predictors: (Constant), Asize

b. Predictors: (Constant), Asize, lncsize

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	.865	1	.865	3.873	.050b
	Residual	66.522	298	.223		
	Total	67.387	299			
	Regression	1.921	2	.961	4.358	.014c
	Residual	65.465	297	.220		
		67.387	299			
	Regression	3.365	3			
	Residual	64.022	296	1.121		
	Total	67.387	299	.216		
					5.38	.001

b. Predictors: (Constant), Asize

c. Predictors: (Constant), Asize, lncsize

d. Predictors: (Constant), Asize,audtspcial.lncsize

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.374	.034	.213	10.902	.000
	Asize	-.111-	.057	-.113-	-1.968-	.050
2	(Constant)	-.077-	.209	-.052	-.368-	.713

3	Asize	-.143-	.058	-.145-	-2.457-	.015
	Lncsize	.032	.015	.129	2.189	.029
	(Constant)	0.22	.23	.12	.94	.3
	Auditcom	-.078	.03	-.054	-2.6	.007
	Asize	-.153	.058	-.098	-2.6	.008
	Lncsize	.30	.146	.135	2.05	.041

a. Dependent Variable: Jaudit

Excluded Variables[a]

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
Leverage	-.080-[c]	-1.335-	.183	-.077-	.905

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Jaudit[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: CONSERVATISM

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.108[a]	.012	.008	1.34033

a. Predictors: (Constant), Jaudit

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.372	1	6.372	3.922	.05[b]
	Residual	535.353	298	1.796		
	Total	541.725	299			

a. Dependent Variable: CONSERVATISM

b. Predictors: (Constant), Jaudit

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.156	.095		12.222	.000
	Jaudit	-.308-	.163	-.108-	-1.983-	.05

a. Dependent Variable: CONSERVATISM

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CONSERVATISM	300	.03	15.64	.8813	2.64583
Leverage	300	.00	7.52	1.1280	1.54661
Csize	300	19000.00	997516061.00	21872966.0131	108985688.445
Valid N (listwise)	300				

Group Statistics

	joint audit	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
conservatism	1.00	113	1.1079	4.29309	.40386
	.00	193	.7487	.56687	.04080

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
	F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference

							e	e	Lower	Upper
conservatism	Equal variances assumed	7.18	.008	2.688	304	.008	.35922	.31324	-.25717	.97562
	Equal variances not assumed			.885	114.291	.007	.35922	.40592	-.44487	1.16332

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
	F	Sig.	T	df	Sig. (2-taile	Mean Difference	Std. Error Differ	95% Confidence Interval of the Difference

					d)		ence	Lower	Upper	
conservatism	Equal variances assumed	3.88	.047	1.97	304	.048	.35922	.31324	-.25717	.97562
	Equal variances			.885	114	.043	.35922	.40592	-.44487	1.16332